مقابل مصلحة امريكية انانية وهي التصدي للصين الصاعدة

توقيع بوش لاتفاقية التعاون النووي مع الهند كان جائزة لايران وخيانة لجهود حظر السلاح النووي

■ لم يكن هناك توقيت أكثر رداءة من اليوم الذي تم فيه التوقيع على اتفاقية التعاون النووي بين الولايات المتحدة والهند في الاسبوع الماضي. في الوقت الذي يقود فيه الرئيس الامريكي بوش المعركة الدولية ضد المشروع النووي الكوري الشمالي والايراني، يقوم فيه باضفاء الشرعية على السلاح النووي الهندي مانحا نيودلهي مكانة الدولة النووية الشرعية بكل معنى الكلمة. كل هذا بعد عامين من تصريحه بحزم كبير يحظر السماح بانضمام دول اخرى جديدة للدول النووية الخمس الكبرى وبعد ثمانية سنوات من فرض واشنطن عقوبات شديدة على الهند بعد تنفيذها سلسلة من التجارب النووية.

طهران تستطيع أن تفرك يديها استمتاعا وهي تقرأ تفاصيل الاتفاق الموقع بين بوش ورئيس الوزراء الهندي الدكتور منموهان سينغ. الدولتان ستتعاونان في المجال النووي والولايات المتحدة ستتقاسم المعلومات التكنولوجية النووية مع الهند وتمدها بالوقود النووي المطلوب لتشغيل المفاعلات التي تملكها. ليس فقط ان الاتفاق لم يتطرق للعقوبات الامريكية التي فرضت على الهند ولحقيقة أنها الحقت ضررا فادحا في الكفاح الدولي لمنع نشر السلاح النووي ـ بل تجاوز ذلك بعدم ذكر عدم توقيع الهند على معاهدة حظر نشر السلاح النووي ((NPT.

بامكان ايران ان تفسر ذلك على انه تلميح امريكي ـ رغم ان بوش لم يقصد ذلك ـ لها بأنها ان كانت حازمة في استكمال مشروعها فان واشنطن ستسلم بمكانة طهران كدولة نووية في آخر المطاف.

الاتفاق مع الهند ينص على ان الهند ستصنف مفاعلاتها الاربعة عشر كمنشآت مدنية وفتحها للرقابة الدولية الا ان مفاعلاتها الثمانية المتبقية ستعتبر «منشآت عسكرية» لا توجد عليها اية رقابة كانت. بامكان الهند في المستقبل ان تقرر كيف تصنف كل مفاعل تشتريه او تبنيه (مدنيا أم عسكريا). هذا كان بمثابة خداع واظهار للامر وكأن الهند تقوم «بدفع» ثمن وتنازل للكفاح الدولي الساعي لمنع نشر السلاح النووي. الهند ستواصل الانتاج العسكري وستزيد من وتيرة ذلك. كل ذلك لانها رفضت فرض قيود على كمية المواد الاشعاعية التي ستستخرجها من المفاعلات ولان واشنطن ستمدها باليورانيوم. ادوارد ماركي قال انه ليس من الممكن خرق القواعد المتبعة ومطالبة ايران بالالتزام بها في نفس الوقت. عندما سئل بوش في المؤتمر الصحافي عن سبب منح واشنطن جائزة للدولة التي نفذت تجارب نووية في 1998 ولم توقع على معاهدة الحظر رد قائلا: «ما يعنيه الاتفاق هو أن الاوقات قد تغيرت وتبدلت».

هذا لم يكن ردا ناجحا جدا منه وهو لا يعزز مكانة واشنطن التي تقود معركة حظر التسلح النووي عالميا. يبدو أن ما تغير هو الظروف الاستراتيجية في شرقي اسيا وليس «الازمنة» التي تحدث عنها بوش. الاتفاق مع الهند هو تجارة تبادلية بسيطة: واشنطن باعت المعركة الدولية ضد السلاح النووي مقابل تدعيم مكانتها في مواجهة الصين الآخذة في التعاظم لدرجة تثير قلقا كبيرا لدى بوش.

بامكان الهند النووية ان تكون قوة جذب عالية في مواجهة تطلعات الصين العسكرية والتي ستضطر لتخصيص جزء هام من مواردها لمواجهة الهند النووية. هذا سيؤدي بالتأكيد الى حث السباق النووي في شرقي آسيا. ان هذا ثمنا يوجد لدى بوش الاستعداد لدفعه خلافا لكل تصريحاته السابقة.

الرئيس الامريكي قام باعادة الجهود الدولية المناهضة للتسلح النووي 30 عاما للوراء كائنة ما كانت دوافعه وراء التوقيع على الاتفاق. ومن هنا يكون قد الحق ضررا كبيرا ايضا بفرض التصدي لايران حيث ستجد واشنطن صعوبة من الان فصاعدا في طرح موقف حازم في وجه المشروع الايراني. كما توجد هنا النقطة الاسرائيلية ايضا. ان كانت الهند ستقبل كعضوة شرعية في النادي النووي وتحظى بجوائز قيمة فمن الاجدر باسرائيل إذاً ان تبدأ بالتفكير في السير على الدرب النووي الذي اختطته الهند.

منموهان سينغ

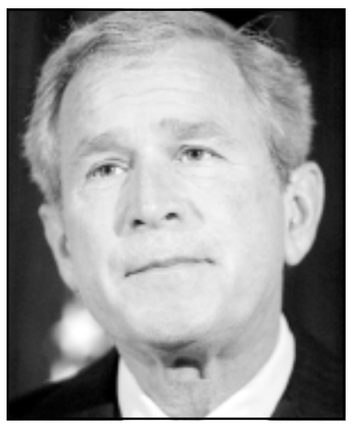

جورج بوش

رؤوبين بدهتسور
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/8

اقتراح ديختر يناقض تصريحات شارون في الماضي

الانسحاب الأحادي الثاني سيسيء لوضع اسرائيل حيال المنظمات الارهابية

■ أثار آفي ديختر حيرة في هذا الاسبوع في «كديما»، عندما أعلن فجأة عن خطة لانسحاب أحادي آخر. حسب هذه الخطة ستنفذ الحكومة ـ اذا ما ترأسها كديما ـ اخلاء مستوطنات معينة، معزولة في الأساس، وتمزجها في الكتل الاستيطانية المركزية في الضفة الغربية. يسمي ديختر هذا الانسحاب الأحادي «انفصالا مدنيا»، أي، أن المناطق التي ستخلى ستبقى تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي. يبدو أن البلبلة التي خلقها هذا الاعلان تنبع من حقيقة، تناقض تصريحات شارون، بعد الانفصال من غوش قطيف وشمالي الضفة. آنذاك أعلن شارون بأن هذا الانفصال كان أحاديا، وأن كل انسحاب آخر سيكون في اطار تفاوض مع الفلسطينيين على تسوية دائمة، على حسب «خريطة الطريق». تتجاهل خطة ديختر في واقع الأمر، «خريطة الطريق»، التي رآها شارون الطريق الوحيد لتحقيق تسوية مع الفلسطينيين. كان شارون فخورا بالتفاهم الذي حصل عليه مع رئيس الولايات المتحدة والمتعلق بجوهر «خريطة الطريق»، التي لبّت عددا من مطالب اسرائيل الحيوية. كيف تستوي اذا خطة «كديما» في الضفة الغربية وأقوال رئيس الحكومة بالوكالة، ايهود اولمرت، في مؤتمر هرتسليا، التي أكد فيها عظمة شارون والتي انتهت بما يشبه النذر: «سنسير على هديه»؟.

إن اول من عارض خطة ديختر كان شمعون بيريس، الذي أوضح أنه يعارض معارضة مبدئية اجراءا أحاديا آخر. في رأيه، يجدر باسرائيل أن تنتظر وترى ما سيكون في الجانب الفلسطيني في عهد حماس.

بمقابلة خطة اخلاء المستوطنات، على صيغة ديختر، نُشر أن جهاز الأمن يرى أن انفصالا أحادي الجانب في الضفة الغربية «سيكون جيدا لاسرائيل». من المثير أن نعلم من الذي يستخفي من وراء هذا التقدير الوردي. ألا تذكرون التقديرات التي أُمطرنا بها، قبل الانسحاب من غوش قطيف، وفحواها أنه في أعقاب الانفصال سيتحسن وضع اسرائيل الأمني؟.

سيكون انسحابا آخر بغير اتفاق لغير مصلحة اسرائيل بالضرورة. فقد يُفسر أنه خضوع للارهاب، وقد يشجع المنظمات الغالية، وفيها حماس، على زيادة حربها من اجل إجبار اسرائيل على الوفاء بمطالبها.

نُسب الى رئيس الحكومة بالوكالة اولمرت نية الحصول على دعم دولي لانسحاب آخر لاسرائيل. بأي دعم يُتحدث؟ الجماعة الدولية سترى كل انسحاب آخر لاسرائيل من مناطق الضفة الغربية شيئا حسنا، لكن من الوهم أن نعتقد أنها ستكتفي بذلك. لأن الموقف التقليدي لأكثر الدول هو أنه من اجل السلام، يجب على اسرائيل أن تنسحب الى حدود 1967، ما عدا تعديلات حدودية ضئيلة. ليس من المؤكد البتة أنه في اطار تلك «التعديلات الحدودية» ستكون موافقة على إبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في حوزة اسرائيل، اذا ما عارض الفلسطينيون ذلك. خطة ديختر السياسية ليست سوى خطة فجّة، ومن الأحسن حفظها.

يوسف حريف
كاتب يميني مخضرم
(معاريف) 2006/3/8

الاسرائيليون يعلمون مصلحتهم ويؤيدون الانسحاب من المناطق

اولمرت مثل من سبقه من قادة اسرائيل يحاول خداع الجمهور لكسب اصواته

■ ذات مرة عندما وجد طفل صغير صعوبة في الافتراق عن والديه، كانوا يشيرون الى النافذة الموجودة من خلفه ويقولون: «أنظر، هناك عصفور جميل»، وبينما كان الطفل ينظر الى النافذة، يكون الوالدان قد فرا تاركين إياه في المنزل مع الحاضنة. الآن، عندما تطور الوعي لاحتياجات الاطفال، أصبحوا يتبعون طرقا أكثر تحضرا وملاءمة لمواجهة القلق من الهجران. اليوم يدركون أن الاساليب الخاطفة والقائمة على الخداع لا تضيف للطفل مناعة من رهبة الافتراق عن والديه، وانما تعلمه عدم الوثوق بهم حتى في ظروف اخرى.

قادة الدولة بأجيالهم المتعاقبة تعاملوا مع مواطنيها مثل الاطفال الجهلاء: كانوا يقولون لهم شيئا ويفعلون عكسه. مناحيم بيغن وعد بالاستيطان في نئوت سيناي، وعاد من كامب ديفيد متنازلا عن كل سيناء. اسحق رابين أعلن عن رفضه التفاوض مع م.ت.ف، فوقع اتفاق اوسلو. ايهود باراك أقسم بالحفاظ على هضبة الجولان وشرقي القدس، ولكنه أبدى استعداده للتنازل عنهما. اريئيل شارون أعلن عن أن حكم نتساريم مثل حكم تل ابيب، فقاد الدولة نحو التخلي عن قطاع غزة.

ايهود اولمرت يسير على درب من سبقوه: في نفس اليوم الذي صرح فيه (أمام مؤتمر ايباك السنوي) أن اسرائيل تحت قيادته ستُسلم بوجود دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي ـ اقليمي ملموس، قام ببلورة ورقة تفاهمات مع الحاخام يوئيل بن نون وتعهد فيها بضم «الكتل الاستيطانية» المركزية: غوش عتصيون واريئيل وغلاف القدس والمناطق الأمنية الهامة والحيوية. كما صرح بأهمية غور الاردن الأمنية. فما الذي تبقى للدولة الفلسطينية اذن؟

اولمرت بحاجة الى تذكير على ما يبدو: اسرائيل نضجت. هي ليست بحاجة الى صرعات رائجة حتى تفترق عن المناطق. هي ناضجة لذلك. بيغن يذكر بالخير أولا لانه عقد السلام مع مصر، ورابين اشتهر في التاريخ الاسرائيلي بفضل سلامه مع الاردن والاعتراف المتبادل مع م.ت.ف. حتى باراك الذي لم يكن رئيس وزراء متفوقا، سجل في رصيده عملية الانسحاب من لبنان. أما شارون ففك الارتباط التاريخي الذي قام به عن غزة، غطى على سمعته السيئة قبل ذلك.

الجمهور الاسرائيلي استقبل هذه الخطوات بتفهم وتعاطف بالرغم من الثمن الاقليمي الذي يرتبط بها. على الدوام كان هناك اشخاص يبثون الذعر ونبوءات الغضب من الانسحابات، إلا أن النتائج تتحدث عن نفسها: الشعب في غالبيته العظمى نظر اليها كخطوة مباركة. لذلك، عندما يطلب اولمرت الآن ثقة الناخبين، فمن الأفضل له أن يستذكر دروس الماضي: في كل مرة يعرض فيها على مواطني الدولة أمل ما على شاكلة انسحابات ذات بشائر سلمية أو تؤدي الى تقليص الاحتكاك مع العدو، أو تقليل سفك الدماء بصورة متبادلة، كانوا يصوتون مع الخطوة.

أضف الى ذلك كله أن اقامة حزب «كديما» قد جاءت لمواصلة العملية التي بدأت مع فك الارتباط عن غزة. الحزب محسوب على السعي للخلاص من اغلبية اراضي الضفة الغربية ـ سواء عبر التفاوض أو بصورة أحادية الجانب ـ ومن هذا المنطلق اكتسب هذا الحزب مكانة الحزب الذي يتصدر الصفوف. لماذا يتوجب طمس أهدافه وتضليل الجمهور في مثل هذه الحالة؟.

اولمرت يبدو في الايام الأخيرة كمن يشعر بالضيق والضغط من هجمات الليكود ومن التراجع في الاستطلاعات، وكمن يندفع الى مخاطبة كل القطاعات. هذا الأمر لن ينجح: الناخب يعرف كيف يفرق بين الحقيقة والخداع. إلا اذا كان قادة كديما (وقادة احزاب اليمين) لا يميزون ما يراه كل طفل صغير: لقد حكم على اسرائيل أن تتنازل عن الضفة الغربية، وكل الأفكار اليائسة التي تحاول التملص من ذلك (ضم جزئي واسع، تمييز بين اخلاء المنطقة المأهولة وتلك الأمنية وتوسيع مسار الجدار) لن تُجدي نفعا. نحن لسنا بحاجة الى عصفور على النافذة حتى يعترض طريق الواقع.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/8

يجمع أطيافا من الآراء والاشخاص ويعتبر اقتراحا سيئا لاسرائيل

بعض القادة في الاحزاب الكبرى المناوئة لكديما يسعون لاقامة ائتلاف حاسم يمنعها من تحقيق ائتلاف مستقر في الكنيست

■ لا يجب أن تكون مؤيدا لـ «كديما»، يجب أن تكون مؤيدا لدولة اسرائيل، من اجل أن ترفض الفكرة المعيبة لاقامة كتلة عائقة، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، تمنع «كديما»، اذا فاز في الانتخابات، من أن يقيم ائتلافا مستقرا. بدل ذلك، بحسب التخطيط، ستقيم تلك الكتلة الخليطة ائتلافا هشا، يُنسج من خِرق الاحزاب، وستكون الكراهية، والحسد ومشاعر الانتقام خطوطه الأساسية.

المحرك الرئيس الذي يحرك هذه الفكرة البلهاء هو عضو الكنيست سلفان شالوم، الذي يهتم بألا تُطرح عن جدول الاعمال اليومي. بمقابلة ذلك، يُنسب اليه ايضا نية عزل بنيامين نتنياهو اذا لم يُحلق الليكود في الانتخابات، وأن يرثه وأن يقود الى ائتلاف مع «كديما». هذا تناقض في ظاهر الأمر. اذا أراد شالوم أن يطير بيبي وأن يرثه، فما هي مصلحته في أن يُنشئ وضعا يفضي به الى رئاسة الحكومة؟.

لا يوجد تناقض، يقولون. فسلفان شالوم يتحدث بتناوب للسلطة بين بيرتس ونتنياهو في رئاسة الحكومة، عندما يفترض أن يتولى نتنياهو في السنتين الأخيرتين. الى ذلك الوقت سيكون في الامكان اجراء انتخابات لرئاسة الليكود، ولعزل بيبي بحجة أنه لم يأت بالبضاعة في صناديق الاقتراع، وأن يدخل بدلا منه ديوان رئيس الحكومة.

يجب أن نقول، انه اذا كان طموح شالوم أن يحل محل نتنياهو فان له، في ظروف ما، احتمالا ما لأن يتحقق ـ مثلا، اذا ما هُزم الليكود هزيمة شديدة في الانتخابات، أو اذا ما استقر رأي نتنياهو نفسه على التخلي ـ فان احتمال تحقيق فكرة الائتلاف من غير «كديما» يؤول الى الصفر. وبالرغم من ذلك، فانني أريد تخصيص السطور الآتية لهذه الفكرة على التخصيص، لأن مجرد طرحها ونشرها يستحقان كل كلمات التنديد في العالم، ويجب القضاء على هذه المبادرة وهي في مهدها، حتى لو كانت احتمالات تحققها واهية.

اذا ما فاز «كديما» في الانتخابات بفرق اعضاء واضح ولم يتدهور وضعه في أعقاب النشرات الأخيرة وتلك التي تُتوقع بعدُ، الى ما يقارب التساوي وأحد الاحزاب الكبيرة الاخرى، فسيكون اجراء يبقيه خارج الحكومة بمنزلة فعل غير ديمقراطي، يشوه ارادة الناخبين. إن محاولة طبخ اجراء كهذا هي تعبير واضح عن استخفاف سياسي وتفضيل مصالح شخصية وحزبية على مصلحة الدولة وخيرها.

يقتضينا خير الدولة دائما، وبخاصة في الاستعداد لولاية صعبة مصيرية كتلك التي نرتقبها، حكومة مستقرة، تقوم على ائتلاف قوي ومتجانس قدر الامكان. هناك فرصة حقيقية لأن تُمكّن الانتخابات القريبة من اقامة حكومة كهذه. ستكون نتيجتها المثالية أن يتجاوز حزبان من الاحزاب الكبيرة، بينهما تقارب في الموضوعات الرئيسة ـ مثلا «كديما» والعمل ـ الـ 60 نائبا معا، ليكونا أساس الائتلاف. في حالة أقل حسنا لكنها مرغوبة ايضا، سيُحتاج الى حزب ثالث، شاس مثلا، للحصول على الكثرة للائتلاف. سيضمن هذا الاستقرار، وبعد ذلك ستستطيع احزاب صغيرة الانضمام، في حين تكون قدرتها على فرض الاستجابة لكل مطلب ونزوة عندها ضئيلة ولا يكون مصير الحكومة في اثناء ولايتها متعلقا بها.

إن استبدال حيلة بائسة هي اقامة ائتلاف هش مثير للنزاع منذ البدء لستة أو سبعة احزاب بهذا الخيار الواعد والحيوي، هو بمنزلة جريمة سياسية، أو انتحار وطني تقريبا. لماذا يريدون سلبنا الحق في سلطة مستقرة ذات قدرة تأدية وفعل؟ بأي سلامة وبأي مستقبل يريدون التلاعب هنا؟.

ومسألة محيرة اخرى: من الذي يفكر بفكرة اقامة ائتلاف التناقضات غير الممكن هذا. انهم اولئك الذين يعيبون طوال الوقت على «كديما» غير الممكن في رأيهم، لكونه مؤلفا من حشد من الناس يتمسكون بمواقف مختلفة ومتناقضة، ويتنبأون له من اجل ذلك بتهشم سريع. فهل يكون المرفوض والذي يكمن فيه السوء في «كديما» ـ وهو في الحصيلة النهائية حزب واحد ـ مُرادا وحسنا للدولة؟.

«الكراهية تُفسد الصف»، قال حكماؤنا الماضون، وعرفوا عما يتحدثون. الكراهية ليست مشيرا جيدا. مشاعر الانتقام وارادة التخلص من عدو مشترك، ليست خطوطا أساسية يجدر أن تبني ائتلافا مستقرا. هذا هو اختبار عمير بيرتس من بين جميع رؤساء الاحزاب. ينبغي ألا يُغريه، على أية حال، هذا الاقتراح المعيب، حتى لو كان يبدو احيانا مُداعبا. مشاركة العمل في مغامرة كهذه ستُسيء اليه والى بيرتس إساءة شديدة.

لقد قال لا. وقال ايضا، مكررا، أن الكلمة عنده هي الكلمة، فليبرهن الآن.

ابراهام تيروش
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/3/8

تريد أن تجند لذلك قرارا يصدر عن محكمة العدل العليا

السلطات الاسرائيلية ترفض طلب جهاد الشيخ الدراسة للدكتوراه في جامعة حيفا خوفا من حصوله على لم شمل له ولزوجته

■ «المعلومات المستورة» عملت مرة اخرى ـ في جلسة قضاة محكمة العدل العليا أول أمس، الذين بحثوا في استئناف جهاد الشيخ للحصول على إذن دخول الى اسرائيل. لقد قُبل ليُعد رسالة دكتوراة في جامعة حيفا في التربية الرياضية، بارشاد البروفيسور آنا سفراد. ولُد الشيخ في 1967 في مخيم اللاجئين الشاطىء في غزة ويسكن رام الله منذ 1990 لقد درس مساقا واحدا، بالبريد الالكتروني، بتوجيه سفراد، لأنه لم يحصل على إذن بالسفر الى حيفا.

تزعم الدولة، أنه ليس من واجبها أن تُمكّن دخول الفلسطينيين مناطقها. الزعم الرئيس، «أنه كان نشيطا في المنظمة الارهابية الجبهة الشعبية»، صحبه معلومات استخبارية، قُدمت لينظر القضاة أهارون باراك، وايلا بروكاتشه وإسترجيوت فيها، وراء أبواب مغلقة. «المعلومات الأمنية مُحدثة»، قال رئيس المحكمة العليا، باراك، للمحاميتين كينات مان وشيري باسي، المفوضتين عن الشيخ. بالرغم من أن القرار لم يصدر بعد تحريرا فقد كان في الامكان أن نستخلص من اقوال باراك، أن القضاة اقتنعوا بأنه لا يجب تمكين الشيخ من الدراسة في حيفا.

يصعب الجدال مع معلومات استخبارية مستورة. فهذا هو هدفها بالضبط. ألا يجادلوها، وألا يعرضوا حقائق تنقضها. لم يُثر اقتراح الإتيان بالشيخ الى هيكل العدل الاسرائيلي ليواجه المزاعم. هذه هي حقيقة المعلومات المستورة: نحن نعلم عنك ما لا تعلمه حتى أنت عن نفسك. لهذا اصمت. من المعقول أن نفترض أن «المعلومات الأمنية» تشير الى خطر الفلسطيني. اذا كان مفوضو «الشاباك» والجيش الذين جلسوا وراء أبواب مغلقة الى قضاة محكمة العدل العليا قد نقلوا اليهم معلومات عن «خطر» الشيخ على اسرائيليين وعلى اسرائيل ـ فيبدو أنهم قد أدلوا بمعلومات مخطوءة. إن من كتب «تقريرا مستورا» مُحدثا (وبأثر رجعي ايضا) عن الشيخ وعرضه كخطر بناء على تفصيلات غير منشورة ـ يحتال على محكمة العدل العليا.

لا يوجد أي خطر أمني من الشيخ. وكذلك الزعم الذي ردت به الحكومة أن الشيخ كان «نشيطا في المنظمة الارهابية الجبهة الشعبية»، لم يبرهن عليه. في الحق أنه اعتقل في 1988 في الانتفاضة الاولى، الانتفاضة الشعبية، التي قبلها الرأي العام الاسرائيلي كعمل مشروع. كانت كل مواقع السجون والتحقيقات «للشاباك» مليئة بعشرات آلاف الشبان الذين قاوموا الاحتلال الاسرائيلي. كانت الاعتقالات الجماعية تهدف الى إخضاعهم. لكن محققي «الشاباك» لم ينجحوا حتى في أن يستخلصوا من الشيخ اعترافا بالتهم الموجهة اليه: «التحريض» على إضراب مقاوم للاحتلال، وتلوين الجدران بالشعارات، ورمي المركبات العسكرية بالحجارة. والاطارات المحروقة.

أكان أفراد «الشاباك» حاضرين ايضا أحاديث الشيخ التي انتقد فيها بحماسة العمليات الانتحارية؟ هل تجعله متهما الصور الثلاث للرسامة كيتا كولفيتش المعلقة في شقته في رام الله؟ هل تلك هي مواقفه اليسارية، التي يُعبر عنها بصراحة (في تأكيد تطور الانسان والتحرر من القيود التقليدية، والمساواة في تقسيم الايرادات، ومقاومة الاضطهاد الديني، وحقوق المرأة، وانتقاد تأدية السلطة الفلسطينية عملها وغربتها عن شعبها)، أو العلمانية الملحة العقلانية، النقدية في مجتمع يريد رحمة السماء ارادة قوية؟ أم أن كُتّاب التقرير المستور عن الشيخ لم يسمعوه قط يتحدث في مجتمعه؟.

يعلم الجهاز الأمني علما جيدا، أن الشيخ لا يُعرض سلامة اسرائيل للخطر ولا سلامة الاسرائيليين، لا في رام الله ولا في حيفا. إن شيئا آخر يخيف الجهاز هو امكانية أن يدرس تدريس الرياضيات في جامعة اسرائيلية. هاكم تخميننا: الشيخ متزوج منذ 1993 بمواطنة اسرائيلية. لقد تعارفا وأحب بعضهما بعضا في 1990 ولهما ولد في التاسعة. المُشرع الاسرائيلي، بمساعدة خبراء قانون ليبراليين معروفين، يصوغ نهائيا قانون السياسة، الذي يمنع عربا اسرائيليين في واقع الأمر من الزواج بسكان من المناطق.

السياسة مستعملة منذ وقت. في 1993، عندما طلب هو وزوجته «لم شمل»، لم يقولوا لهم اذهبوا للعيش في جنين، كما يقولون اليوم. قالوا: «مرفوض لمانع أمني». لكن التعليل الأمني يسبق السياسة الرسمية ويمهد الطريق لها. قد تصبح دراسته في حيفا لم شمل «من الباب الخلفي».

يخيف الشيخ على وجه التخصيص لأن حالته كان يمكن أن تتحدث الى قلوب القضاة. لهذا على الدولة أن تتغطى بـ «المعلومات المستورة» لاحباط هذه الخطة الماكرة للشيخ للاخلال بالتوازن السكاني في اسرائيل.

عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/3/8

سيضطرون الى استخدام «معيار القداسة» ايضا

معهد القدس لدراسات اسرائيل يقترح خمسة بدائل للتسوية في الحوض المقدس والخيار الأفضل هو تدخل هيئة دولية لتولي الصلاحيات في هذه المنطقة

■ اغلبية الاحزاب والشخصيات الاسرائيلية تخشى التحدث جهارا حول مستقبل المسائل الساخنة والحساسة في الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني عشية انتخابات الكنيست السابعة عشرة.

في كامب ديفيد أبدت حكومة باراك استعدادها للتنازل عن نصف البلدة القديمة وعن أجزاء واسعة من السيادة الاسرائيلية على جبل الهيكل (الحرم). ولكن ما زالت هناك خشية كبيرة لدى الاحزاب من كسر الاجماع حول البلدة القديمة وجبل الهيكل خلافا للوضع بالنسبة للأحياء العربية في شرقي القدس والاستعداد للتفاوض حولها. الرأي العام الاسرائيلي، حسب الاستطلاعات، يؤيد التنازل عن هذه الأحياء، ويعارض التنازلات في البلدة القديمة وجبل الهيكل. هناك أمر واحد لا يوجد خلاف حوله: الاماكن الحساسة والمشحونة جدا.

حل للحوض المقدس

تقرير لبيدوت، الذي صدر قبل سنوات عدة يجسد الحكاية كلها: التقرير، ولأول مرة، الذي يقدم مسحا تفصيليا لـ 900 دونم الحساسة والرمزية، يكشف النقاب عن أن الاماكن المقدسة تميل للتكاثر، خصوصا في القدس وفي البلدة القديمة تحديدا. في عام 1949 قُدمت للامم المتحدة قائمة تتضمن 30 مكانا مقدسا في القدس. بعد ذلك بيوبيل من السنين أعد ثلاثة مؤلفين ـ يهودي اسرائيلي ومسيحية أرمنية فلسطينية ومسلم فلسطيني ـ قائمة تتضمن ما لا يقل عن 326 موقعا مقدسا.

لجنة لبيدوت التي عملت في اطار معهد القدس لدراسات اسرائيل وضعت رهن اشارة الساسة في اسرائيل نوعا من «معيار القداسة» من انتاج الدكتور يفراح زلبرمان الذي اقترح ثمانية مقاييس لقداسة الاماكن المقدسة في القدس.

البروفيسورة روت لبيدوت التي ستحصل على جائزة اسرائيل للقانون في عيد الاستقلال، تترأس اليوم طاقما آخر في اطار معهد القدس ايضا. هذا الطاقم قدم للسياسيين قبل اسابيع قلائل بدائل للتسوية في «حوض القدس التاريخي» ـ أي البلدة القديمة والمناطق المجاورة لها.

لبيدوت وطاقمها ليسوا أول من يقترحون حلا مغايرا للبلدة القديمة والحوض المقدس وغيرهما من المناطق في القدس. عدنان أبو عودة مثلا، رئيس طاقم البلاط الملكي الاردني المقرب من الملك حسين، طرح في نيسان (ابريل) 1992 في مقالة نشرت في الاردن، فكرة مصادرة القدس بين الأسوار من كل السيادات السياسية واعتبارها مكانا مقدسا جديرا بالادارة من خلال مجلس مشترك للأديان الثلاثة. أبو عودة اقترح ايضا حظر رفع الأعلام بين الأسوار.

ايضا، خلال اللقاءات الكثيرة بين الملك حسين واسحق رابين، استُخدم مصطلح «السيادة الالهية» بصدد البلدة القديمة والاماكن المقدسة. الحاخام مناحيم فرومان، من تقوع من أنصار الحوار بين الأديان، ينادي منذ سنوات باعتبار هذه المناطق خالية من السيادة وإيداعها بيد رجال الدين. لبيدوت نفسها طرحت في التسعينيات فكرة تجميد السيادة في البلدة القديمة لفترة متفق عليها قد تصل الى 20 ـ 30 سنة.

الا أن التقرير الحالي الذي أعده طاقم معهد القدس برئاسة لبيدوت نفسها، يتخلى بدرجة كبيرة عن تصور المناطق المجردة من السيادة، ويعود في اغلبية البدائل الى التقسيم من النوع القديم. البدائل الخمسة التي طُرحت مؤخرا فقط على ايهود اولمرت وعلى رئيس الليكود والعمل، أعدت من قبل عدد من الخبراء في معهد القدس: البروفيسور يعقوب بارسيمان طوف، وأورة احيمئير، والدكتور شموئيل بركوفيتش، والدكتور موشيه هيرش، والدكتور يفراح زلبرمان، والدكتورة مايا حوشن، والدكتور كوبي ميخائيلي، ورؤوبين مرحاف ويسرائيل كيمحي، والدكتور اسحق رايتر وأمنون ريمون، والدكتورة عمانويل شارون.

من الذي سيتولى السيادة؟

البديل الاول يقترح سيادة وسيطرة اسرائيلية كاملة على كل مناطق الحوض مع اعطاء حكم ذاتي معين للسكان الفلسطينيين، وربما حتى تحديد مكانة خاصة للاماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين. معنى هذا الاقتراح هو في الواقع مأسسة الوضع القائم. هذا البديل يطالب ايضا بدراسة امكانية منح حصانة دولية للاماكن المقدسة أو لرجال الدين الذين يعملون فيها.

البديل الثاني معاكس في مضمونه: سيادة وسيطرة فلسطينية كاملة على الحوض المقدس مع حكم ذاتي لليهود (في الحي اليهودي مثلا)، ومكانة خاصة للاماكن المقدسة لليهود. هذا البديل سيكون مقبولا ربما على اغلبية الفلسطينيين، إلا أن اسرائيل سترفضه على الفور، تماما مثلما سيرفض الفلسطينيون البديل الاول.

البديل الثالث يقترح تقسيما اقليميا بين الجانبين مع رقابة دولية بعد الاتفاق على الحدود بحيث يكون كل جانب هو السيادة ومصدر الصلاحيات في المنطقة المخصصة له في الاتفاق. التقسيم الاقليمي للحوض التاريخي بين اسرائيل والفلسطينيين يمكن أن يتم وفقا لجملة واسعة من الخطوط الحدودية البديلة التي يقترحها الطاقم من خلال خمسة خيارات فرعية داخلية:

1 ـ الحيان اليهودي والأرمني يوضعان تحت السيادة الاسرائيلية. الحي الاسلامي والحي المسيحي يكونان تحت السيادة الفلسطينية. جبل الهيكل (الحرم) يكون ضمن السيادة الاسرائيلية.

2 ـ الحيان اليهودي والأرمني يكونان ضمن السيادة الاسرائيلية، أما الاسلامي والمسيحي فتحت السيادة الفلسطينية، بينما تكون السيادة على الحرم للفلسطينيين.

3 ـ الحي اليهودي تحت السيادة الاسرائيلية والأحياء الثلاثة الاخرى مع الحرم تكون تحت السيادة الفلسطينية.

4 ـ الحي اليهودي والأرمني والمسيحي وجبل الهيكل تكون تحت السيادة الاسرائيلية بينما يكون الحي الاسلامي تحت السيادة الفلسطينية.

5 ـ كل بديل من البدائل السابقة مع تقسيم اقليمي لجبل الهيكل بين اسرائيل والفلسطينيين.

القضايا التي يثيرها مثل هذا التقسيم مركبة وتبدو غير قابلة للحل للوهلة الاولى. على سبيل المثال: مطلب حرية العبادة لليهود في الحرم، أو قضية الرقابة على البناء، وحقوق الانسان، والحفاظ على الآثار، وشروط المرور والقيود الأمنية، وحجم الصلاحيات القضائية والجنائية لكل جانب على مواطني الطرف الآخر الذين يدخلون الى مناطقه.

حسب هذا البديل يقوم الجانبان باعطاء هيئة دولية صلاحيات الرقابة والاشراف. هذه الهيئة الدولية التي تعمل كمراقب ستضطر الى متابعة تنفيذ الجانبين للتسوية.

البديل الآخر الرابع يقترح ادارة مشتركة وتوزيعا للصلاحيات بين الجانبين مع دعم دولي. حوض البلدة القديمة يكون كوحدة واحدة والجانبان يقومان بممارسة اغلبية الصلاحيات الادارية والشرطية في الحوض بصورة مشتركة. الطرف الدولي يكون مسؤولا عن نزع الصلاحيات من الجانبين وتفعيلها في المجالات التي تفشل فيها الادارة المشتركة لسبب معين. بامكان الاتفاق أن يحدد فترة زمنية يكون على الهيئة الدولية في نهايتها أن تُعيد للجانبين الصلاحيات التي انتزعتها منهما.

البديل الخامس. ايضا وفقا لهذا البديل ستتم ادارة (في العادة) الحوض التاريخي كوحدة واحدة، ولكن الأمر يتم من خلال هيئة دولية وليس من قبل الجانبين. مع ذلك، من الممكن أن تكون مساحات صغيرة نسبيا، خصوصا الاماكن المقدسة التي لا يوجد اختلاف حولها، مقسمة بين الجانبين على أساس اقليمي. وفقا لهذه الخطة التي تعني في الواقع تدويل الحوض المقدس، ستقوم الهيئة الدولية بحيازة صلاحيات الرقابة والاشراف وكذلك تحمل المسؤولية عن ادارة الحوض المقدس ومصدرا للصلاحيات والسيطرة عليه.

في حالات معينة، وفي بعض المناطق، ستقوم الهيئة الدولية بمنح الجانبين صلاحيات محددة. الهيئة الدولية تكون وفقا لهذا البديل ذات صلاحيات واسعة بدءا من حماية الاماكن المقدسة من التدنيس والاعتداءات وضمان أنظمة المرور والوصول الى الحوض التاريخي وانتهاءا بقضايا الشرطة والضرائب والتخطيط والبناء.

احدى المسائل المثيرة هي من الذي سيشرف على هذه الهيئة الدولية، وهنا ايضا تُطرح عدة بدائل فرعية مثل منظمة دولية مثل الأمم المتحدة أو منظمة متعددة الجنسيات تشكل خصيصا لهذا الغرض أو دولة مثل الولايات المتحدة أو سويسرا.

طاقم التسوية الدائمة لمعهد القدس تجنب اعطاء توصية صريحة بتفضيل أحد البدائل المقترحة، ولكنه يؤيد تدخلا دوليا معينا في ادارة البلدة القديمة، خصوصا في مجال الأمن والحماية والرقابة على الاماكن المقدسة. وخلاصة التقرير الجديد هي: «من المعقد جدا التخطيط لنظام خاص في الحوض التاريخي وتشكيله، ولكن يجب الافتراض أنه لا يوجد حل آخر يمكنه أن يحظى بموافقة الجانبين والأسرة الدولية».

نداف شرغاي
مراسل شؤون القدس والاستيطان
(هآرتس) 2006/3/8